

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إقصاء عائلة السيد جامحمد مصطفى بن الغازي من لائحة ذوي الحقوق للجماعة السلالية
الحدادة إقليم القنيطرة

السيد الوزير المحترم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،
توصلنا من السيد جامحمد مصطفى بن الغازي بشكاية حول إقصاءه و عائلته من لائحة ذوي الحقوق للجماعة السلالية الحدادة إقليم القنيطرة من طرف النائبات بحيث لم يتم إشهار أسمائهم ضمن لائحة المستفيدين لسنة 2018 و الإبقاء على الأخ الأكبر رفقة أبنائه مع العلم أنه يتوفر على كافة الوثائق التي تؤكد على أحقيتهم في الاستفادة إسوة بأخيه الأكبر ، حيث أنه بتاريخ 2006/02/16 صدر قرار بموجبه استفاد أخوه الأكبر جامحمد من بقعة ، وفي نفس السنة و بعد توزيع البقع تم الاعتراف بهم من طرف النائب السابق محمد بلوط و استفادوا من مبلغ 1500 درهم كباقي افراد الجماعة ، وسنة 2008 شاركوا في انتخاب النواب الجدد للجماعة ، ومنذ سنة 2006 الى غاية 2017 استفادوا من عوائد ما يسمى " الشريكات " من طرف العديلة التي ينتهي إليها " عديلة الزنايدي " ، وخلال سنة 2018 لم يتم الإعلان عن أسمائهم ضمن لائحة المستفيدين مما اضطرهم لتقديم طعن في الموضوع و اللجوء إلى مجلس الوصاية عن طريق مقال استئنائي ، إلا أن مقرر مجلس الوصاية لم ينصفه و اعتمد فقط على تقرير النائبات اللواتي لم يدلن ولو بحجة واحدة عن أسباب إقصائهم رغم ان السلطة المحلية بعد البحث الذي قامت به أقرت بأحقيتهم في الاستفادة، بالإضافة الى تقرير النواب السلاليين الذكور الذي يؤكد كذلك أحقيتهم ، كما أن المشتكي يتوفر على وثيقة تبين بكل وضوح أن والده جامحمد الغازي بن سعيد كان يملك أرض فلاحية تابعة للجماعة السلالية الحدادة منذ سنة 1963 ، و بالإضافة كذلك لاعتراف النواب القدامى بكون والد المشتكي من ذوي الحقوق وله وثيقة مدونة تعود لسنة 1998 .
لذا نسألكم السيد الوزير :
-عن الإجراءات و التدابير التي ستتخذونها من أجل فتح تحقيق في الموضوع و إنصاف المشتكي و تمكينه من حقه في الاستفادة خاصة و أن شقيقه جامحمد سعيد بن الغازي لم يقصى من لائحة ذوي الحقوق ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

